

التنافسية الدولية للاقتصاد الجزائري
International competitiveness of the
Algerian economy

د. عبيدة سليمة
جامعة البليدة -2-

الملخص:

تعتبر تنافسية الدول صورة عاكسة للنمو والتنمية الاقتصادية والازدهار، فعلى كل دولة خاصة في ظل عمليات الانفتاح على الأسواق الدولية وتحرير التجارة الخارجية و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، أن تسعى لتعزيز قدرتها التنافسية ، وأن تطور من إنتاجية مؤسساتها حتى تتمكن من الصمود و مواجهة السيل الهائل من البضائع التي تغزو أسواقها، و الجزائر بحكم اتفاق الشراكة المتوسطية، وبحكم قرب انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، مطلوب منها أكثر من ذي قبل القيام بإصلاحات وتدابير قصد تطوير قدرتها التنافسية،

الكلمات المفتاحية: التنافسية الدولية مؤشر التنافسية، الاقتصاد الجزائري

Summary:The promotion of the competitiveness of the national economy must be a major and constant concern of all economic actors , In order to ensure sustainable economic growth and thus enable the sustainability of social security systems and the financing of social progress.

Keywords: international competitiveness, competitiveness indicators, Algerian economy

مقدمة

لقد حظي موضوع التنافسية الدولية باهتمام واسع النطاق على الصعيد العالمي، حتى غدا في الوقت الراهن يحتل صدارة قائمة

اهتمامات وأولويات مختلف دول العالم وخاصة النامية منها، وذلك لمواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والمتمثلة في ظاهرة العولمة، الاندماج في الاقتصاد العالمي، وسياسات الانفتاح وتحرير الأسواق، والتكتلات الإقليمية، وانتشار ظاهرة الاندماج بين الشركات و المؤسسات العالمية، إضافة إلى التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

أولاً- ماهية التنافسية الدولية:

لا يوجد تعريف متفق عليه وهذا يعني أن تعبير التنافسية له معاني كثيرة ويختلف باختلاف محل الحديث عنه ،شركة ،قطاع أو دولة، فعلى مستوى المؤسسة تعني القدرة التنافسية تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات أكثر كفاءة وفعالية من منتجات المؤسسات الأخرى في السوق الدولية، و هذا يدل على نجاح على الصعيد العالمي في غياب حماية الدولة ،كما تعرف أيضا على أنها تميز المؤسسة على منافسيها بمركز فريد بتقديم منتج أو أكثر بأسلوب يحقق ربحية أفضل، يميزها في ذلك امتلاك التكنولوجيا المتطورة، كما أن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في هذه المنافسة، ويمكن قياسها من خلال عدة مؤشرات أهمها الربحية ،معدلات النمو وإستراتيجية الشركة في السوق الخارجية لتحقيق أعلى ربح.¹

أما تنافسية القطاع فهي تعني قدرة الشركات، قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم الحكومي،وتفاس هذه التنافسية من خلال الربحية الكلية للقطاع، ميزانه التجاري، الاستثمار الأجنبي.

¹ - نذير عبد الرزاق، خلق المزايا التنافسية في ظل التوجهات الإدارية الجديدة، الملتقى الدولي الأول حول التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، 2005.

في حين أن تنافسية الدولة تعني قدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل أفرادها أو النمو الاقتصادي أو المؤشرات التطور، كالابتكار و التطور التكنولوجي، وتعتبر الإنتاجية عامل مهم في تنافسية الاقتصاد.¹

- تعريف معهد التنافسية الدولية:

يرى معهد التنافسية الدولية على أنها قدرة البلد على:²

أ- أن ينتج أكثر وأكفاً نسبياً، ويقصد بالكفاءة:

- **تكلفة أقل:** من خلال تحسينات في الإنتاجية و استعمال الموارد بما فيها التقنية والتنظيم؛
- **ارتفاع الجودة:** وفقاً لأفضل معلومات السوق وتقنيات الإنتاج؛
- **الملاءمة:** وهي الصلة مع الحاجات العالمية، وليس فقط المحلية، في المكان و الزمان ونظم التوريد، بالاستناد إلى معلومات حديثة عن السوق ومرونة كافية في الإنتاج والتخزين والإدارة.

ب- أن يبيع أكثر من السلع الصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقنية وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجي والمحلي، وبالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد، وذي نمو مطرد، وهو أحد عناصر التنمية البشرية.

¹ - قلش عبد الله، أثر الشراكة الأورو- جزائرية على تنافسية الاقتصاد الوطني، مجلة علوم إنسانية الالكترونية، عدد 29 جويلية 2006، ص: 04.

² - مسعود بن مويزة، الإبداع التكنولوجي لتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، ملتقى آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأغواط، 13- 14 نوفمبر 2006، ص 733.

ج- أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية.

نرى بأن هذا التعريف الأخير لمعهد المنافسة الدولية، هو أكثر التعاريف دقة وتفصيلاً، وبالتالي فتنافسية الدول تتضمن تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة ووضع جيد لميزان المدفوعات، كما يرتبط مفهوم المنافسة الدولية بالسياسة الاقتصادية لبلد ما من جهة، و العلاقة بين الاقتصاد المحلي والعالمي من جهة أخرى.¹

- تعريف تقرير التنافسية العربية 2012:

ينطلق تقرير التنافسية العربية من أنها تعني " الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاومة من قبل الاقتصادات الأجنبية".

وتشير الفكرة في هذه الحالة إلى أن التنافسية نسبية وليست مطلقة، بمعنى أن الدولة لا يمكن أن تكون لها تنافسية عالية في صناعة أو قطاع معين بشكل مطلق، وإنما ستكون لها تنافسية مقارنة بالدول الأخرى أو بالنسبة للسلع الأجنبية في السوق العالمية ويعتبر المعهد أن قطاعي التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مجالات تطوير تنافسية الدول العربية وجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والرفاهية للأفراد بتحسين

¹ - علي توفيق الصادق، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1999، ص 172.

- محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر 2003، السنة الثانية، ص 4-6.

مستوى معيشتهم، من خلال دخل فردي مطرد الارتفاع في إطار البيئة العالمية المعاصرة.¹ من خلال التعاريف السابقة يمكن الاستخلاص أن التنافسية الدولية هي مجموعة الإجراءات والأنظمة الهادفة إلى تعظيم عوائد الوحدات، واختراق الأسواق الدولية ومواجهة الإنتاج الأجنبي محليا، و السيطرة على المنتجات الدولية بمنتج ذو جودة عالية وسعر تنافسي، وكذا تحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد فيها.²

ثانيا: ترتيب تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية العالمي.

يقيس مؤشر التنافسية العالمي العوامل التي تسهم في دفع عجلة الإنتاجية والازدهار لعدة دول حول العالم، حيث يعرف التنافسية على أنها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية الدول، ويتم احتساب النتائج عن طريق جمع البيانات على المستوى المحلي، اعتمادا على ثلاثة مؤشرات رئيسية لقياس مدى تنافسية الدولة عالميا (والتي أطلقها المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2005)، وهي المتطلبات الأساسية للاقتصاد، والعوامل المحسنة لكفاءة الاقتصاد، وعوامل الإبداع والتطور، ويندرج تحت تلك المؤشرات الثلاثة 12 مؤشرا فرعيا، تعطي صورة شاملة عن القدرة التنافسية لبلد ما عند جمعها، تعتبر ركائز التنافسية و هي: "المؤسسات، والبنية التحتية، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي، والتعليم العالي والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطوير السوق المالي، و الجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق، وتطور الأعمال، و

1- محمد عدنان وديع، مرجع سابق ذكره، ص26.

2- أسماء رومان، دراسة للعوامل المؤثرة على تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية الدولية للفترة 2007-2013، ماستر في العلوم الاقتصادية، 2014، جامعة بسكرة، ص10.

الابتكار"، وتتفرع منها مؤشرات أخرى أكثر تفصيلاً، وتعد مرجعاً اقتصادياً مهماً لرجال الأعمال في العالم، ويعتمد عليه في تحديد كيفية اتجاهات الاستثمار الأجنبي.

ومن المهم الإشارة إلى أن منهجية التقرير تعتمد على استطلاعات الرأي، وهي تشكل ما نسبته 70 في المائة من وزن المؤشر، ثم البيانات والإحصاءات وغيرها من مصادر تشكل 30 في المائة من وزن المؤشر، حيث يتم التوصل إلى النتائج من خلال مجموعة من الاستبيانات تقدم إلى عينة من رجال الأعمال والمديرين التنفيذيين في قطاع الأعمال في الدولة، في إطار استطلاع الرأي الخاص عن بيئة نشاطات الأعمال والعراقيل التي تعترض وتلجم حركة النمو في بلدانه، وفق المعايير الموحدة للمنتدى الاقتصادي العالمي والتي تطبق في جميع دول العالم بنفس الأسلوب، ويتم تدعيم نتائجها من خلال تحليل البيانات الإحصائية المنشورة عن الدولة في المصادر المختلفة المحلية والعالمية¹

لا تزال الجزائر بمنأى عن المكانة التي تستحقها على ساحة تنافسية الاقتصاد العالمي، حيث يتمتع الاقتصاد الجزائري بمقومات هائلة ويمتلك موارد غنية ومتنوعة مما يجعل منه اقتصاداً واعداً، ويتيح له فرصاً للنمو والتنمية تمت بلورة ملامحها العريضة في إستراتيجية التنمية المستدامة، إن المتتبع لترتيب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي 2016-2017 يجد أنها احتلت المرتبة 87 من أصل 138 دولة، نفس المرتبة لسنة 2015-2016، متأخرة بواقع 08 مراتب مقارنة بعام 2013-2014، الجزائر جاءت في مراتب متأخرة ضمن تقرير التنافسية لعام 2011-2012، حيث احتلت المرتبة 110 من أصل 144 دولة، متراجعة بواقع 23 مرتبة مقارنة عام 2011 لصالح دول شاركت في تقرير عام 2011-2012، فالترجع كان فعلياً ولا يفسر بمشاركة دول جديدة وضعها

¹ - <http://alwatan.com/details/79809> ، تاريخ الاطلاع

01:52، 2017/04/30

التنافسي أفضل من الجزائر¹، الجدول التالي يوضح تطور أداء الجزائر التنافسي خلال الفترة 2011-2017، مع التنويه إلى أن زيادة المرتبة تعني تراجعاً في الترتيب. الجدول رقم 1: تطور أداء الجزائر التنافسي 2011-2017

السنوات	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017
الرتبة	8/139	1/144	10/148	7/144	8/140	8/138
قيم المؤشر*	4.0	3.7	3.8	4.1	4.0	4.0

المصدر: تقرير التنافسية العالمي لسنوات المذكورة. إذا رغم المساعي والآليات التي لجأت إليها الحكومة لإخراج اقتصادها من قوقعة المحروقات التي ارتبط بها منذ عقود عديدة، وجعله اقتصاداً متنوعاً وذا تنافسية، مخصصة له برامج إنفاق "عملاقة" كبدت الخزينة العمومية إنفاقاً بملايير الدولارات في سنوات، بما فيها دعمها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تشجيع القطاع الفلاحي والزراعي، مرافقة وتأهيل البرامج السياحية، إلا أن النتائج لم تنعكس إطلاقاً على أرض الواقع، حيث تشير جل الدراسات الدولية الحديثة التي تقيس مدى تنافسية اقتصاديات دول العالم، إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يزال ضمن قائمة أسوأ اقتصاديات العالم تنافسية وهذا ما يبرزه الجدول ترتيب الدول العربية العشر ذات الاقتصاديات الأكثر تنافسية المدرجة في تقرير التنافسية العالمية 2016-2017 كما يلي:

¹ - راتول محمد و أسماء سي علي، دراسة تحليلية لأداء الجزائر في تقرير التنافسية العالمي 2014-2015، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد الثالث عشر، ص72.

* - القيم على مقياس من 1-7

الجدول رقم2: ترتيب الدول العربية العربية العشر ذات الاقتصاديات الأكثر تنافسية

الترتيب العالمي	الدولة
16	الإمارات العربية المتحدة
18	قطر
29	المملكة العربية السعودية
38	الكويت
48	البحرين
63	الأردن
66	عمان
70	المغرب
87	الجزائر
95	تونس

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2016-2017.

تأثرت الدول العربية بانخفاض أسعار النفط، والذي أدى إلى زيادة في الحاجة الملحة لدفع عجلة التنافسية في كافة بلدان المنطقة، وعلى الرغم من حلول كل من الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والمملكة العربية السعودية في المراتب الثلاثة الأولى بترتيب: 16 و18، و29 على التوالي إلا أنه لا تزال هناك حاجة واضحة لجميع الدول المصدرة للطاقة إلى زيادة تنوع اقتصادياتها، أما الدول المستوردة للطاقة في المنطقة، فلا بد لها من بذل المزيد من الجهد لتحسين القدرة التنافسية الأساسية، بالنسبة للجزائر فهي في مركز متواضع عربيا ، وهذا رجع لتدني العوامل الفرعية التالية:

* صعوبة اقتحام الصادرات خارج المحروقات للأسواق الدولية؛

* عدم ملائمة بيئة المؤسسات؛
* تدني نوعية البنية التحتية ؛
* التدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي ؛
* ضعف القدرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي ؛
* وجود الفساد الإداري للدولة ؛
* الضعف في استخدام التقنيات الحديثة في مجال الاتصال
والمعلوماتية ؛
* معدل الأمية المرتفع...

لقد خلص تقرير التنافسية العالمية 2017 – 2016 إلى
أن تراجع الانفتاح الاقتصادي يهدد النمو والازدهار وأن هذا
التراجع يشكل خطرا كبيرا على التنافسية العالمية.

سادسا: سياسات تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري :

لتحقيق قدرة تنافسية للاقتصاد الجزائري لا بد من تبني
الإستراتيجية المناسبة التي تعتمد على ترجمة الخيارات
والخطط إلى عمل فوري منتج، ولكي يندمج الاقتصاد
الجزائري مع متطلبات الاقتصاد العالمي بطريقة سلسة يتحتم
عليه توفير مجموعة من الشروط يمكن ذكر بعضها فيما يلي:¹
1- تنوع الاقتصاد: الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يقوم
على إستراتيجية إستنزافية للثروة البترولية والغازية، وهذا
على حساب الإستراتيجيات الأخرى، الأمر الذي يجعل من
الاقتصاد الجزائري رهين الأسعار المسجلة في الأسواق
الدولية، فالمحروقات تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي
و98% من إجمالي الصادرات، و64% من الإيرادات العامة

¹ - مصباح حراق، تحديات الاقتصاد الجزائري

<http://kenanaonline.com/users/PME/posts/>

تاريخ الاطلاع 2017.02:00/04/30.

للدولة، ونسب الجباية البترولية تتراوح ما بين (55% و68%) من إجمالي الجباية.

من هذا المنطلق يتحتم على الجزائر إيجاد استراتيجيات وسياسات أخرى مثل الإستراتيجية السياحية، إستراتيجية تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إستراتيجية التأهيل ألفا ولا تي، وهذا على غرار اقتصاديات كثير من الدول غير النفطية مثل: تونس، المغرب، الأردن التي استطاعت أن تحقق سياسات ناجحة في هذا الميدان، وبالتالي فإن مستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات.¹

2- حوكمة الإدارة "تبني الحكم الراشد": الاقتصاد الجزائري تطورت فيه آليات الفساد، وأصبحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، وتحد من الكفاءة السياسية والاقتصادية لمؤسسات الدولة مما أدى إلى زيادة شبكات السوق الموازي، وتنامي أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته، عمليا الاقتصاد الجزائري انتشرى فيه الفساد بشكل متزايد بعد الانفتاح على اقتصاد السوق خصوصا عبر الرشوة، الغش الضريبي... إن كبح الفساد يمر حتما عبر حوكمة الإدارة (عامة، محلية)، وذلك باعتماد المسائلة وتبني الشفافية وإقرار المشاركة في صناعة القوانين والقرارات الاقتصادية، حتى يتم ضمان سلامة الاختيارات الاقتصادية، وتأمين عدم ارتباط الاقتصاد بخدمة فئات معينة، كما يجب إضفاء الشفافية على المعاملات التجارية والاقتصادية.

3- صناعة المعرفة: بينت الدراسات الحديثة أن المجتمعات التي تتقدم هي تلك التي تولي أهمية كبيرة إلى إنتاج المعرفة، والبحث العلمي، ذلك أن المعرفة أصبحت تغزو كامل النشاط الاقتصادي وأضحت من الأصول الرئيسية لأي نمو اقتصادي أو اجتماعي، بحيث تحول العالم من البحث والتصادم على

¹- مصباح حراق، تحديات الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره.

الموارد النادرة إلى البحث والتصادم على أكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة ومن ثمة ظهور ميزة تنافسية جديدة تدعى التنافسية بالمعرفة.

لحد الآن لم تحدث المزاوجة بين الاقتصاد الجزائري والمعرفة، إذ يبقى البحث العلمي شبه مغيب فهو لا يتعدى 1% من الناتج المحلي الإجمالي حسب آخر الإحصائيات، وهي نسبة جد هزيلة إذا ما قورنت بنسب الدول المتقدمة التي يصل فيها حصة البحث العلمي 10%¹.

4- التحكم في الصناعة الرقمية "التكنولوجيا المتطورة": أهم ما يميز الألفية الثالثة هو تحول القوة من المرحلة الصناعية إلى مرحلة المعلوماتية نتيجة التطور الكبير والمذهل في وسائل الاتصالات والمعلومات مما أدى إلى (تقليل كلفة الإنتاج، تحقيق الوفرة، تحقيق الجودة)، ومنه تراجعت الميزة التنافسية التي تستند على وفرات الحجم والانتشار الواسع في الأسواق إلى تلك المستندة إلى السرعة والمرونة، إذ أن الاقتصاديات القوية هي تلك المؤسسات التي لها القدرة العالية على تلبية الطلب في الوقت المناسب وبالشكل المطلوب. إن ما فعلته تكنولوجيا المعلومات بالاقتصاد العالمي اليوم جعل الكثير من المعطيات تتغير، فالذي لا يتحكم اليوم في المعلومة، الوقت (السرعة)، لا يكون له أي تموقع في هذا الفضاء الحيز الكل (السوق العالمي الموحد).

إن الاقتصاد الجزائري مطالب بأن يوفر لبينة الأعمال (المحيط الاقتصادي) وفرة المعلومة، صحة المعلومة، القدرة على حمايتها، لأن توفر قاعدة بيانات ومعلومات يمثل وسيلة وأداة للضبط والتقييم الاقتصادي، ومن ثمة رسم السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية الناجعة.

5- تاهيل المؤسسات الاقتصادية وفق المقاربات الدولية: إن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لن تتقدم إلا إذا أدركت مدلول

¹ - Gregor Stephan et manuel Françoise, **les indices de compétitivité des pays**, INSEE, 2002, P/04.

التحولات العميقة التي يعيشها العالم، وتحكمت في المعطيات الجديدة التي برزت إلى السطح مؤخرا، واستوعب القائمون عليها معنى الإدارة في العالم المتغير، بمعنى استيعاب إدارة التغيير ومعرفة كيفية رصد الأحداث، ومن ثمة بناء الأحداث والمسارات الجديدة في ظل تغير مفهوم الحيز الذي اعتادت عليه المؤسسات لصالح فضاء آخر يتميز بسباق محموم على الأسواق¹.

الخاتمة و التوصيات:

أصبحت التنافسية أمرا حتميا لا مفر منه، وصار لها مجالس وهيأت تعنى بها، تؤثر على حد سواء في المؤسسات التي تحتاجها للنمو أو الدول التي ترغب في استدامة مستويات المعيشة لأفرادها وزيادتها عبر الزمن، كما أن مؤشرات التنافسية صارت مهمة إلى الحد الذي تؤثر فيه على قرارات الاستثمار العالمي و على تشكيل السياسات الاقتصادية للدول ، و هو ما جعل الدول تسعى لتحسين مكانتها الدولية من خلال تحسين وضعيته في هذه المؤشرات.

و الجزائر كأحد البلدان النامية التي تصنف ضمن الدول ذات القدرات التنافسية الضعيفة ، يتوجب عليها مواصلة الإصلاحات على غرار دول مماثلة حققت نجاحا في مجال التنافسية .

وفي الأخير يمكن تقديم بعض التوصيات التي نراها ضرورية لتمكين الاقتصاد الوطني من مواكبة متطلبات التوجه نحو عولمة الاقتصاد والانفتاح على الأسواق الخارجية وتعزيز قدرتها التنافسية :

- الاهتمام بتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية من السلع والخدمات لتمكينها من الصمود والمنافسة أمام المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية و العالمية؛

-مواصلة العمل على تحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي والاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي تسهل عملية التبادل

¹- مصباح حراق، تحديات الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره.

التجاري وفتح الأسواق العالمية أمام الصادرات وجلب الاستثمارات الأجنبية ؛
- ضرورة مواصلة العمل على تحقيق الإصلاح والتطوير الإداري الشامل ؛
- تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز شراكته مع القطاع العام من جهة واقتصار دور الحكومة على معالجة التثوهات التي تعيق عمل آلية السوق.
وفي الأخير إن الوصول إلى تحقيق القدرة التنافسية والمحافظة عليها يتطلب التكامل في الأداء بين الإنسان والمؤسسات الإنتاجية ، وبين النشاط التعليمي والإطار التشريعي في الداخل، والجهد التسويقي والوعي الكامل والدائم بكل المستجدات الساحة العالمية، و لنجاح الخطط والسياسات المعززة لقدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، يجب وجود إرادة جماعية تتقاسمها كل من الحكومة والقطاعين العام والخاص وكل المجتمع المدني، وضرورة وجود ثقافة مبنية على فكرة البناء والتشييد لا التهديم والتخريب .

قائمة المراجع:

- 1- نذير عبد الرزاق، خلق المزايا التنافسية في ظل التوجهات الإدارية الجديدة ، الملتقى الدولي الأول حول التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف، 2005.
- 2- قلش عبد الله، أثر الشراكة الأورو- جزائرية على تنافسية الاقتصاد الوطني، مجلة علوم إنسانية الالكترونية ، عدد 29 جويلية 2006.
- 3- مسعود بن مويزة، الإبداع التكنولوجي لتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية ، ملتقى آثار

- وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأغواط ، 13- 14 نوفمبر 2006 .
- 4- راتول محمد و أسماء سي علي، دراسة تحليلية لأداء الجزائر في تقرير التنافسية العالمي 2014-2015، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد الثالث عشر.
- 5- أسماء رومان ، دراسة للعوامل المؤثرة على تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية الدولية للفترة 2007-2013، ماستر في العلوم الاقتصادية، 2014، جامعة بسكرة.
- 6- علي توفيق الصادق، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1999.
- 7- محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر 2003، السنة الثانية .
- 8- <http://alwatan.com/details/79809> تاريخ الاطلاع 01:52، 7 201/04/30
- 9-مصباح حراق، تحديات الاقتصاد الجزائري <http://kenanaonline.com/users/PME/posts/> تاريخ الاطلاع 2017،02:00/04/30

10 -Gregor Stephan et manuel Françoise, les indices de compétitivité des pays , INSEE ,2002 .